

TOWARD AN IDEAL MODEL OF RURAL – URBAN DIFFERENCES BY USING HUMAN DEVELOPMENT INDICATORS

El Shazly, S.

Rural Sociology and Agric. Extention Dept., Ain Shams Univ.

نحو نموذج مثالي للفروق الريفية- الحضرية باستخدام مؤشرات التنمية البشرية
سمير سيد أحمد الشاذلي
قسم الاجتماع الريفي و الارشاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عين شمس

المستخلص

تمثل قضية الفروق الريفية الحضرية خلافاً بين العلماء، إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن ما زالت غامضة، وينقصها الوضوح والتحديد، فضلاً عن أنها تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستجابة السريعة لأشكال التغيير الاجتماعي.

وبصفة عامة فإن الدراسة الراهنة تهدف إلى التعرف على الاختلافات بين الريف والحضر في بعض مؤشرات التنمية الريفية، واستخدام المؤشرات في بناء نموذج مثالي للدرجات الريفية- الحضرية. عمدت الدراسة إلى استخدام المنهج التاريخي لتتبع مؤشرات ودليل التنمية البشرية وكذلك استخدام المنهج الكمي لتحليل المؤشرات المصنفة (ريف- حضر)، إضافة إلى استخدام المحددات الإحصائية لبناء المقياس المقترح بالإضافة إلى تطبيق ذلك على محافظة البحيرة كمجال جغرافي للدراسة كمثال . وأشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود فروق معنوية بين الريف والحضر في (١٥) مؤشراً، وباستخدام شروط الجمع والإضافة تمكنت الدراسة من تكوين مؤشر مجمع من (١٠) مؤشرات فرعية، واعتبر المتوسط الهندسي لهذه المؤشرات معبراً عن درجة الريفية.

وبتطبيق هذا النموذج على محافظة البحيرة تبين أن حضر مركز دمنهور هو الأقل من حيث درجة الريفية والتي بلغت (٢٩.٧%)، في حين أن حضر مركز الرحمانية هو الأعلى ريفية (٥٣.٢%). وعلى مستوى قرى مركز دمنهور تبين أن قرية العمرية هي الأعلى ريفية (٧٤%)، وأن قرية عزب نقرها هي الأقل ريفية (٤٨.٣%).

المقدمة

زخرت أدبيات علم المجتمع الريفي بكثير من النظريات التي تعالج خصائص المجتمع الريفي، باعتبار أن المجتمع الحضري مقابل له، وقد تباينت تحليلات علماء الاجتماع بين السطحية والتعمق، وبين المتغيرات الخاطئة والصائبة.

ولقد أدرك الفلاسفة قبل علماء علم الاجتماع الفروق الواضحة بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة، وخاصة من حيث النشاط الاقتصادي ودروبه الأساسية، وما يترتب على ذلك من اختلاف في شكل الحياة الاجتماعية.

وقد حاول علماء الاجتماع التمييز بين نموذجين مثاليين من الحياة الاجتماعية، واحد منهما يصف الحياة الريفية، بينما يصف الثاني الحياة الحضرية، والمقصود بالنموذج المثالي أنه صياغة نظرية محددة سلفاً لعقد المقارنات بين أنماط الحياة، ووصف ما يجري فيها من وقائع، وبالتالي فإن النموذج المثالي يعتبر أداة منهجية تساعد على فهم بعض الأبعاد وتحليلها. وقد كان الغرض الأساسي من هذه النظريات والنماذج هو محاولة فهم المجتمعات الريفية، وتحديد أهم المشكلات التي تواجه هذه المجتمعات، وذلك لمحاولة إيجاد حلول عملية ومنطقية لها. وقد تطور البحث في هذه القضية من الاستعانة بفكرة النموذج المثالي، إلى وضع ثنائيات للمقابلة بين نوعين من المجتمعات يفترض أن أحدهما يحمل خصائص مجتمع ريفي، والآخر يحمل خصائص مجتمع

حضري، ثم وصلت تلك المحاولات لدراسة القضية على أساس فكرة المحك الواحد، ثم الاستعانة بمحكات عديدة للتمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، حتى ظهرت فكرة المتصل الريفي- الحضري كأداة منهجية لقياس الفروق الريفية - الحضرية.

وفي حقيقة الأمر فإن مراحل تطور البحث في هذه القضية كانت أغلبها محاولات لتلافي بعض أوجه القصور أو النقص فيما سبقها، ولكنها لم تصل بعد إلى تحقيق تصور واقعي لهذه القضية. ومن جهة أخرى، فإن القضية لا تزال حتى اليوم تمثل موضوعاً خلافياً لم يحظ بعد بدرجة من الاتفاق من جانب العلماء والباحثين، إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن لا زالت غامضة، وينقصها الوضوح والتحديد، فضلاً عن أنها تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستجابة السريعة لأشكال وأنماط التغيير الاجتماعي.

ومما يميز الوضع في مصر أن الإسهامات المتعلقة بوضع قضية الفروق الريفية- الحضرية فيها إسهامات قليلة إذا ما قورنت بتلك الإسهامات الخاصة بوضع القضية في الدول المتقدمة، ذلك على الرغم من أن كثيراً من الباحثين قد استخدموا هذه النظريات والنماذج المثالية والتي يفترض علماء الاجتماع وجود هذه الفروق بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ليست عامة أو عالمية كما يتصورون، ومنها على سبيل المثال افتراض أن الأسرة الكبيرة أو الممتدة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية، ولكن الحال ليس كذلك وخاصة حينما أوضح متخصصون في التاريخ الاجتماعي تفكك الأسر الريفية في كثير من الأحيان بسبب حقوق الإرث إلى جماعات أصغر فأصغر.

وبصفة عامة تتجه هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات التالية والتي تمثل مشكلة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

- 1- هل هناك اختلافات يُعتد بها بين المدن والمحافظات الحضرية والمراكز الريفية في بعض مؤشرات التنمية البشرية؟ وما هي الأسباب التي ساهمت في إحداث هذه الفروق؟
- 2- هل يمكن أن تعتبر هذه المؤشرات كأساس للفروق الريفية الحضرية؟
- 3- هل يمكن استخدام هذه المؤشرات لبناء نموذج مثالي لدرجات الريفية الحضرية؟

أهداف الدراسة:

- 1- في ضوء ما سبق تستهدف الدراسة الراهنة ما يلي:
 - 1- تحديد مؤشرات التنمية البشرية المتباينة بين الريف والحضر، مع التعرف على أهم الأسباب التي ساهمت في إيجاد هذه الفروق أو الفجوات.
 - 2- تحليل موضوعي للمؤشرات سألقة الذكر وعلاقتها بالفروق الريفية الحضرية.
 - 3- استخدام هذه المؤشرات لبناء نموذج مثالي لدرجة الريفية الحضرية.

خطة الدراسة:

لتحقيق الأهداف السابقة، تم وضع خطة اشتملت الدراسة بموجها على العناصر التالية:

- 1- أولاً: الفروق الريفية الحضرية: التطور والتطبيق
 - 2- ثانياً: تطور دليل ومؤشرات التنمية البشرية
 - 3- ثالثاً: منهجية البحث ومصادر البيانات
 - 4- رابعاً: نتائج الدراسة
 - 5- خامساً: النموذج المقترح للفروق الريفية الحضرية
- أولاً: الفروق الريفية- الحضرية: التطور والتطبيق
- اهتم علماء الاجتماع بالفروق القائمة بين المدينة والريف، كما بذلوا جهوداً علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق، وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أن المدينة تختلف اختلافاً كبيراً- في أوجه النشاط الأساسية- عن الريف المحيط بها. ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بُذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة، حيث لا يمكن أن نحدد بداية حقيقية لها إلا في عصر المفكر العربي " ابن خلدون " في القرن الرابع عشر، حيث صنّف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين على أساس وجوه المعاش والكسب، ويؤكد أن أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام، وأثبت أن البدو أقدم من الحضرة وسابق عليه، وأن البادية أصل العمران.
- وبعد مرور عدة قرون على آراء ابن خلدون جاء " جيوفاني بوترو " ليدرس هذه الفروق من منظور مختلف في مؤلفه الانطباعي " عظمة المدن ". كما نجد عند " هيربرت سبنسر " ما يتصل بهذه القضية، حيث ذهب إلى أن المجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس.

وقد لاحظ " دور كايم " حينما قارن بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تطوراً، أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي والذي يعتمد على التماثل بين أعضاء المجتمع، أما الثانية فيسود فيها التضامن العضوي والذي يعتمد على التباين.

وقد ميز " شارلزكولى " بين العلاقات الأولية والتي يسيطر عليها الارتباط والتعاون المباشر العميق والعلاقات الثانوية.

ويطور " ماين Maine " ثنائية نظرية يقابل بين مجتمع يقوم على أساس المكانة وآخر على التعاقد. وي طرح " نوبلز " مقابلة بين مجتمع تشيع فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية وآخر تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد، كما يعرض " بيكر " ثنائية تقابل بين مجتمع مقدس وآخر علماني، كما حدد " رد فيلد " خصائص المجتمع الشعبي لكي تقابل خصائص المجتمع الحضري .

وقد واجهت فكرة الثنائيات مجموعة من الانتقادات، حيث قرر " بوتومور " أن أول ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التي توجد بالفعل، أو التي وجدت في مراحل تاريخية معينة.

وعلى الرغم من الأهمية النظرية التي قد تنطوي عليها الثنائيات، إلا أن كثيراً من دارسي الحضرة يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية، يصعب الاعتماد عليها كلية في التمييز بين الريف والحضر، لأنها تغفل عاملاً هاماً من عوامل تشكيل هذه المجتمعات هو التغيير. وفي هذا الصدد عرض " هواريس مايز " عدد من الانتقادات، لعل أهمها عدم الملاءمة بين الشواهد الواقعية المتعلقة بمجتمعات معينة وطبيعة المجتمعات التي يمكن توقع جودتها من خلال النموذج المثالي، وكذلك مشكلة تحديد خصائص النماذج المثالية ذاتها. ولقد عبر " نيل جروس " عن ذلك بشكل آخر، حين أكد على ضرورة اكتشاف عدم كفاءة الثنائية الريفية الحضرية. وازاء فشل فكرة الثنائية سلك علماء الاجتماع سبلاً شتى في دراساتهم لهذا الموضوع، فممن من تبني محكاً واحداً حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري مثل " تيزدل " والذي اعتمد على التركيز السكاني، في حين أن " جوليان ستوارد " اعتبر المهنة أساساً وحيداً للتصنيف، أما البعض الآخر فقد تبني المحكات المتعددة مثل " سوركين وزيمرمان ". وهناك من أدرك عيوب هذين الأسلوبين واتجه إلى فكرة المتصل الريفي الحضري، والذي يمثل اتجاه مركب السمات عن طريق الإفادة من الخصائص التي كشفت عنها البحوث الواقعية، إلا أن المتصل الريفي- الحضري لم ينجو من الانتقادات.

أما الواقع التطبيقي للفروق الريفية- الحضرية، فلم يكن كبيراً، حيث أجرى (الحسيني، السيد محمد)، (محمد، على محمد) دراسة تستهدف تحليل الفروق فيما يتعلق ببعض الخصائص السكانية بين عدد من المجتمعات المحلية ذوات الأحجام المتباينة في كل من الوجهين البحري والقبلي بجمهورية مصر، وفقاً لتعداد ١٩٦٠، كشفت تحليلات الدراسة أن الفروق تكمن في حاجتين هما المهنة والتعليم وتم مناقشة هذه النتائج في ضوء المتصل المصري الريفي. في حين أن (عودة، محمود) أكد على ضرورة أن تتضمن دراسة الفروق الريفية والحضرية ثلاثة من الأبعاد الهامة وهي البعد التاريخي، والبعد الطبقي والبعد التكنولوجي.

ومما سبق يتضح أن دراسة الفروق الريفية- الحضرية يجب أن تأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل والمتغيرات، وليس عاملاً واحداً، كما يجب الاهتمام بالدراسات التبعية بهدف التعرف على التحولات والتغيرات التي تطرأ على المجتمعات الريفية.

وأخيراً فقد قدما " جو- برج " نظريتهما والتي تتضمن مناقشة الأنماط الريفية الحضرية في ثلاثة نماذج في المجتمعات البشرية، الأول وهي المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة، والثاني المجتمعات الثقافية أو الانتقالية، والثالث المجتمعات المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً، على اعتبار أن البعد الريفي- الحضري يختلف اختلافاً جوهرياً بين كل نموذج اجتماعي وآخر.

ثانياً: تطور دليل ومؤشرات التنمية البشرية:

أ- دليل التنمية البشرية:

ظهر أول تقرير للتنمية البشرية على المستوى الدولي عام ١٩٩٠، وقد كانت لمصر الريادة حيث صدر التقرير الأول على المستوى القومي عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين فإن المنهجية المستخدمة، والمفاهيم والمؤشرات التي يتعرض لها التقرير يتم تطويرها بطريقة مستمرة لتلائم طبيعة وظروف المجتمع المصري.

ففى العام الأول لصدور التقرير تضمن دليل التنمية البشرية ثلاثة مكونات رئيسية وهي: طول العمر ويقاس بتوقع الحياة عند الميلاد، والمعرفة وتقاس بالتحصيل التعليمي وهو عبارة عن متوسط مرجح لمؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (ثلاثان) ومؤشر سنوات الدراسة (ثلاث)، أما المكون الثالث فهو الدخل باستخدام القوة الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكي. وقد اعتمد التقرير الأول على تقديرات توقعات الحياة عند الميلاد بالمحافظات من البيانات التفصيلية عن الوفيات والسكان حسب العمر، كما حُسبت مؤشرات التحصيل التعليمي على أساس القيم القصوى والدنيا لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ولمتوسطات سنوات الدراسة الواردة فى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية عام ١٩٩٣. أما عن نصيب الفرد فقد استفاد التقرير الأول من نتائج أحدث مسح عن دخل وإنفاق الأسرة لعام ١٩٩٠ / ١٩٩١ الذى أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وحددت القيمة الدنيا لكل متغير من المتغيرات المتضمنة عند مستوياتها فى الدولة ذات الأداء الأقل، وحددت القيمة القصوى لتلك المتغيرات عند مستوياتها فى الدولة الأفضل أداءاً ومن ثم يكون دليل التنمية البشرية فى دولة ما عبارة عن وضعها بين الدول الأقل أداءاً وتلك الأفضل أداءاً.

وقد استحدث تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ تطويراً رئيسياً فى منهجية بناء دليل التنمية البشرية، حيث تم تثبيت الحدود الدنيا والقصوى لكل مؤشر حيث يمكن إجراء التحليل عبر الزمن. وبقيت القيم الدنيا والقصوى للمتغيرات الأساسية كما هي فى التقارير التالية، مع استثناء واحد، حيث خفضت القيم الدنيا لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من القوة الشرائية المعادلة بالدولار إلى ١٠٠ دولار أمريكي فى تقريره ١٩٩٥ بدلاً من ٢٠٠ دولار فى تقرير ١٩٩٤.

وفى عام ١٩٩٨ أجريت بعض التعديلات فى حساب بعض من المفاهيم، حيث تم إحلال نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الأساسى والثانوي والعالي معاً محل متوسط سنوات الدراسة، وقد تغيرت أيضاً القيم الدنيا والقصوى سنوياً حسب أداء الدول فى نهايات المقياس القصوى، وتصبح القضية الأساسية لتغيير الحدود الدنيا والقصوى هي أنها تعوق إجراء مقارنات ذات معنى عبر الزمن.

ب- الجوانب الديموجرافية:

اعتمدت التقارير فى حسابها للجوانب الديموجرافية على التعدادات السكانية، والتسجيلات الحيوية، والمسوح القومية الخاصة، وتناولت العديد من المؤشرات الديموجرافية مثل أعداد السكان وإسقاطاتهم، ومعدلات نمو السكان السنوية، سكان الريف كنسبة من الحضر، معدل الإعالة الديموجرافي، صافي الهجرة، الكثافة السكانية لكل كم^٢، معدل المواليد الخام، معدل الخصوبة، معدل الوفيات الخام، معدل وفيات الرضع، معدل وفيات الأطفال قبل بلوغ الخامسة، معدل وفيات الأمومة، توقع الحياة عند الميلاد، مع إجراء التعديلات المناسبة لمواجهة بعض المشكلات الخاصة بالبيانات من قصور التسجيل، وارتفاع سن الزواج عن الحقيقة وغيرها من المشكلات.

ج- قوة العمل:

اعتمدت التقارير فى حسابها لقوة العمل على التعدادات السكانية عن قوة العمل، الحضر السنوي لقوة العمل بالعينة، وتناولت العديد من المؤشرات مثل قوة العمل ١٥ + كنسبة مئوية من السكان، الإناث فى قوة العمل كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل ١٥ +، المستخدمين بأجر كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل ١٥ +، المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل، العاملون بالحكومة والقطاع العام، معدل البطالة % (للإجمالي وللإناث، والبالغين " ١٥ - ٢٩ ")، معدل البطالة بالريف والحضر ١٥ + معدل البطالة حسب المستوى التعليمي ١٥ +، نسبة الإحلال لقوة العمل لقوة العمل.

د- التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة

هـ- التغذية والأمن الغذائي

و- الصحة والمرافق

ن- الجوانب الاقتصادية

إن المؤشرات السابقة تعكس بدرجة أو بأخرى أغلب عناصر الاختلاف بين الريف والحضر والتي أوضحها علماء الاجتماع الريفي نظرياً.

ثالثاً: منهجية الدراسة ومصادر البيانات:

عمدت الدراسة الراهنة إلى استخدام المنهج التاريخي لاستعراض وتتبع مؤشرات ودليل التنمية البشرية، وذلك لمحاولة التعرف على التعديلات التى طرأت على هذه المؤشرات الأولى، بالإضافة إلى استخدام المنهج الكمي لتحليل مؤشرات التنمية البشرية، والمصنفة (ريف - حضر) إضافة إلى استخدام المحددات الإحصائية لبناء المقياس المقترح.

واعتمدت الدراسة على البيانات الواردة بتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ بالإضافة إلى تقرير التنمية البشرية لمحافظة البحيرة لتطبيق استخدام المقياس المقترح. علماً بأن الدراسة فى محاولتها لتحليل

الفروق الريفية الحضرية قد قامت بتحويل المعدلات الى قيم احتمالية كنسب مئوية لتوحيد وحدات القياس المستخدمة على الرغم من بقاء مسميات المؤشرات وقيمتها كما هي.

رابعاً: نتائج الدراسة:

الهدف الأول:

عمدت الدراسة إلى استخدام جميع المؤشرات التي وردت بتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨، والمصنفة بين الريف والحضر، وذلك لمحاولة التعرف على مدى وجود تباينات بين الريف والحضر في هذه المؤشرات، حيث استخدمت الدراسة ١٥ مؤشراً.

وأشارت نتائج اختبار المعنوية بين النسب الواردة بالجدول رقم (١) إلى معنوية الفروق بين الريف والحضر في هذه النسب جميعها.

وهي دلالة على أن التباينات بين الريف والحضر يمكن أن تكون هذه المؤشرات دليلاً رقمياً على هذه الفروق. ويمكن من خلال هذه المؤشرات التعرف على أسباب الفجوات بين الريف والحضر والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ١- تركز اغلب الخدمات (صحة – تعليم – بنية أساسية- تنوع الوظائف) في المناطق الحضرية دون المناطق الريفية.
- ٢- طبيعة صناعة الزراعة والتي تحتاج إلى العمل اليدوي والعرضي أكثر من العقلي والذهني.
- ٣- الفشل الدائم من الحكومات المتعاقبة في تقليل هذه الفجوات.
- ٤- هناك احتمال لتقليل الفجوات في التعليم العالي خاصة بعد ظهور الجامعات الإقليمية شرط أن يتم دعم هذه الجامعات فنياً وعلمياً ومادياً.
- ٥- تميز الريف المصري في مؤشر واحد فقط وهو معدل وفيات الأطفال الرضع، وهو ما يثير قضية تسجيل المواليد، وتسجيل الوفيات.

جدول (١): مؤشرات التنمية البشرية على مستوى ج.م.ع والمصنفة (ريف – حضر) ومعنوية الفروق.

المتغيرات	المؤشرات %	حضر	ريف	المعنوية
X1	الأسر التي تحصل على مياه مأمونة	٩٨.٨	٩٢.٩	معنوية
X2	الأسر التي تحصل على صرف صحي شبكات	٨٢.٥	٢٤.٣	معنوية
X3	معدل القراءة والكتابة (+١٥)	٧٩.١	٦٢.٠٠	معنوية
X4	معدل وفيات الأطفال الرضع	٢.٧٥	١.٥١	معنوية
X5	عدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠.٠٠٠ نسمة	٦.٧	١.٦	معنوية
X6	المشتغلون بالمهين المتخصصة والفنية من قوة العمل (+١٥)	٣٧.١	١٤.٩	معنوية
X7	الغذاء من السكان	١٠.١	٢٦.٨	معنوية
X8	إجمالي العاملين بالمهنة الفنية والعلمية إناث	٤٩.٨	٢٧.٣	معنوية
X9	معدل الإعاقة الديموجرافي	٥٨.٩	٧٩.٢	معنوية
X10	عدد الممرضات للأطباء بوزارة الصحة	٠.٠٩٤	٠.١٣٨	معنوية
X11	السكان (+١٥) الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى	٤٠.٢	٢٠.٢	معنوية
X12	الإناث من السكان (+١٥) الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى	١٣.٥	٣٥.٦	معنوية
X13	قوة العمل في الزراعة	٧.٧	٥٠.٢	معنوية
X14	قوة العمل في الصناعة	٣١.١	١٦.٨	معنوية
X15	قوة العمل في الخدمات	٦١.٢	٣٢.٩	معنوية

المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر، معهد التخطيط القومي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠٠٨.

الهدف الثاني:

إنطلاقاً من النظريات التي ناقشت وعالجت إشكالية الفروق الريفية- الحضرية نجد أنها ركزت على الفروق في المهنة- الكثافة السكانية، حجم المجتمع، تجانس السكان، الحراك الاجتماعي واتجاه الهجرة. وبمقارنة المتغيرات النظرية السابقة مع المؤشرات نجد درجة كبيرة من التطابق بينها وبين هذه المؤشرات والتي يمكن تناولها كما يلي:

- ١- المهنة، فهناك ثلاثة مؤشرات تختص بالمهنة فنجد تمايز الريف في مهنة الزراعة ومهنة العاملين بها، وانخفاضها في مهنتي الصناعة والخدمات.
 - ٢- حجم المجتمع وكثافة السكان، وكلاهما مرتبط بنقص الخدمات ولا سيما الصرف الصحي والتعليم والصحة، حيث يتميز الريف بانخفاض هذه المتغيرات عن الحضر. ومن ثم نقص وتدني هذه الخدمات.
 - ٣- الحراك الاجتماعي أحد أهم المؤشرات المميزة للريف المصري، والذي أشارت النظريات إلى أن الحراك الاجتماعي الريفي أفقي، وهو ما تؤكد ارتفاع نسب الفقراء في الريف عن الحضر، حيث يتم التزاوج من نفس الطبقة وبدون نفقات اجتماعية مرتفعة، في حين أن الحراك الرأسي في الريف يكاد يكون منعدماً. أما الحراك المكاني، فهو ما تؤكد عليه هذه الدراسة إذ ينتقل الحاصلون على مؤهلات عليا إلى المدن للعمل بها لعدم توافر هذه المهنة في القرى من جانب، فضلاً عن الفقراء الذين يهاجرون إلى المدن للبحث عن عمل- وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات أن الطبقة الدنيا في المجتمعات الحضرية إنما هي امتداد طبيعي للطبقة الدنيا في الريف.
 - ٤- أشار بعض علماء الاجتماع إلى أهمية إدماج المدخل الثقافي في قضية الفروق الريفية الحضرية، وذلك على أساس أن هذه الفروق إنما هي نتاج لنسق ثقافي معين.
- ويمكن القول أن هذه المؤشرات إنما تعكس بصورة غير مباشرة الفروق بين النسق الثقافي الريفي والحضري، فعلى سبيل المثال فإن ارتفاع نسبة الفقراء في الريف عنها في الحضر، إنما هو نتاج ثقافة الفقر الريفي، وكذلك انخفاض نسب المتعلمات من الإناث في الريف وخاصة التعليم الثانوي أو العالي، وما يترتب عليه انخفاض نسبة تمثيلهن في الوظائف العلمية والفنية، وبصفة عامة فإن الدراسة الراهنة تعتبر أن هذه المؤشرات يمكن الاعتماد بها لتكون أساساً للفروق الريفية الحضرية، ليس فقط لوجود فروق معنوية بينها ولكن أيضاً لأن تتسق مع الأطر النظرية والفلسفية في هذا المجال.

الهدف الثالث:

في محاولة لبناء مقياس لدرجات الريفية- الحضرية داخل كل محافظة على حدة تم اختيار محافظة البحيرة للتطبيق، حيث تم استخدام ١٥ مؤشراً السابق الإشارة إليهم، وباستخدام شروط الجمع والإضافة بين هذه المؤشرات فيما بينها كمتغيرات مستقلة، وعلاقتها الارتباطية بدليل التنمية البشرية كمتغير تابع، حيث تبين ضرورة استبعاد المؤشرات التالية: % عدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠.٠٠٠ نسمة، % الفقراء من السكان، % معدل وفيات الأطفال الرضع، % معدل الإعالة الديموجرافي، % قوة العمل في الزراعة، وهو ما تشير إليه النتائج الواردة بالجدول رقم (٢)، والتي يتضمن المصنوفة الارتباطية.

جدول (٢): مصفوفة الارتباط للعلاقات بين مؤشرات الدراسة ودليل التنمية البشرية

المتغيرات	X1	X2	X3	X6	X8	X10	X11	X12	X14	X15	IH
X1	١.٠٠	٣٢.	٣٩.	٤١.	٢٢.	٢٥.	٣٢.	٣٩.	٤٠.	٤٤.	٥٣.
X2		١.٠٠	٨٧.	٨٢.	٢٦.	٣٨.	٣١.	٣٨.	٢٧.	٣١.	٥٧.
X3			١.٠٠	٩٨.	٢٩.	٢٣.	٣٧.	٢١.	٢٠.	٢٦.	٧٧.
X6				١.٠٠	٢٥.	٢٤.	٣٥.	٣١.	٢٢.	٢٧.	٧٢.
X8					١.٠٠	٦٣.	٦٢.	٣٢.	٢٥.	٢٢.	٤٢.
X10						١.٠٠	٦٥.	٧٩.	٤٧.	٤٠.	٤٥.
X11							١.٠٠	٥٣.	٣٥.	٣٦.	٥٥.
X12								١.٠٠	٢٨.	٥٦.	٣٧.
X14									١.٠٠	٧٣.	٣٩.
X15										١.٠٠	٤٣.

المصدر: حسب مؤشرات التنمية البشرية لمراكز محافظة البحيرة ٢٠٠٥.

أولاً: تحديد درجة الريفية بين مراكز المحافظة:

باستخدام المتوسط الهندسي للمؤشرات التي حققت شروط الجمع والإضافة، أمكن تحديد درجة الريفية لكل مركز من مراكز المحافظة، وذلك بعد استخدام المكمل للنسب، وذلك لأن كل المؤشرات المستخدمة ذو علاقة موجبة مع درجة التحضر (دليل التنمية البشرية). وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) إلى أن حضر دمنهور هو الأقل ريفية بين كل مراكز المحافظة، (٢٩.٧%)، في حين أن مركز الرحمانية هو الأعلى ريفية (٥٣.٢%)، وهذه الفجوة بين المركزين ربما يكون مردها الأساسى إلى التركيز الشديد للخدمات (تعليم، صحة، جامعات، طرق ..) بعاصمة المحافظة. في حين أن ريف مركز كوم حمادة هو الاقل من حيث درجة الريفية (٣٩.٩%)، في حين أن ريف مركز ادكو هو الأعلى ريفية بين المراكز الريفية بالمحافظة (٦٧.٥%).

جدول (٣): درجات الريفية - الحضرية بين مراكز محافظة البحيرة وفقاً للنموذج المقترح

المراكز	دمنهور	أبو المظاير	أبو حمص	الدلتجات	المحمودية	إيتاي البارود
% حضر	٢٩.٧	٥٠.١	٤٩.٨	٤٧.٥	٤٧.٣	٤٠.٤
% ريف	٥٦.٤	٥٧.٤	٥٧.٦	٥٤.٧	٥٧.١	٤٧.٢
المراكز	حوش عيسى	رشيد	شبراخيت	كفر الدوار	كوم حمادة	وادي النطرون
% حضر	٥٠.٣	٤٣.٣	٤٦.٤	٤٢.٤	٣٤.٣	٥٣.١
% ريف	٦٠.٢	٥٢.٦	٥١.٢	٥٢.٧	٣٩.٩	٥٣
المراكز	الرحمانية	ادكو	قسم غرب النوبارية	بدر		
% حضر	٥٣.٢	٥٠.٣	٥١.٦	٤٧.٥		
% ريف	٥٨.٦	٦٧.٥	٦٥.٩	٥٦		

المصدر: حسب مؤشرات التنمية البشرية لمراكز محافظة البحيرة ٢٠٠٥.

ثانياً: تحديد درجة الريفية بين قرى مركز دمنهور:

بعد إجراء ٦ محاولات Trail and error على ٦ مراكز بمحافظة البحيرة تبين ثبات نفس المؤشرات السابقة، وخضعت لشروط الجمع والإضافة، وبنفس الأسلوب تم استخدام المتوسط الهندسي ليكون مؤشراً على درجة الريفية بين قرى مركز دمنهور. وفي ضوء النتائج الواردة بالجدول رقم (٤)، نجد أن قرية العمرية هي الأعلى من حيث درجة الريفية (٧٤%)، في حين أن قرية عزب نفرها على الأقل من حيث درجة الريفية (٤٨.٣%). وبصفة عامة فإن النتائج السابق الحصول عليها تشير إلى درجات التباين بين مراكز وقرى المحافظة من جانب، ومن جانب آخر فإن وجود أعلى درجة ريفية (٧٤%) فهذا يعنى أن هناك (٢٦% درجة) من الحضرية.

جدول (٤): درجة الريفية – الحضرية بين قرى مركز دمنهور بمحافظة البحيرة

الصفصيف	الشوكة	الحمامية	البيساتين	البرنوجى	أفلافة	أبعادية دمنهور	القرية
٦٢	٦٢.٦	٦٢.٩	٦٨.٨	٧٠.٨	٥٢.٩	٥٧.١	% درجة الريفية
دسونس امونيا	حفص	بسطرة	المنشبة الإيراهيمية	المخايط	العوجا	العمرية	القرية
٥٩.٨	٦١.٢	٥٦.٦	٦٤.٣	٧٦	٦١	٧٤	% درجة الريفية
سنهور	سنطيس	زهرة القبيلة	زهرة البحرية	زرقون	زوية غزال	دنشال	القرية
٥٤	٦٢	٦٤	٦٢	٥٩	٤٨.٨	٦٤	% درجة الريفية
عزب قرطسا	عزب قابيل	عزب شبرا دمنهور	عزب سنكيدة	عزب الأوقاف	طرانيبا	شرنوب	القرية
٥٩	٥٢	٥٢	٥٧	٦٢	٥٩	٥٢	% درجة الريفية
عزبة حسين عمرو	عزبة البسطرة	عزبة السلانكى	عزبة السرو	عزبة الدرويش	عزب الأبريقى	عزب نقرها	القرية
٦٧	٥٤	٧٠	٥١	٦٤	٧٣	٤٨	% درجة الريفية
طوسون	منشاه الحيشى	كفر سنطيس	كفر بنى هلال	كفر الحمامية	قراقص	قابيل	القرية
٥٦	٥٩	٦١	٦٣	٥٦	٧٢	٤٨	% درجة الريفية
			ندبية	منشبة الأوقاف	منشاه نصار	منشاه غربال	القرية
			٥٩	٥٨	٦٠	٦٠	% درجة الريفية

المصدر: حسبت من مؤشرات التنمية البشرية على مستوى قرى مركز دمنهور، تقرير التنمية البشرية لمحافظة البحيرة ٢٠٠٨

خامساً: النموذج المقترح للفروق الريفية الحضرية:

فى ضوء ما توصلت إليه الدراسة يمكن أن يتضمن النموذج المقترح وباستخدام شروط الجمع والإضافة المؤشرات التالي ذكرها: % الأسر التي تحصل على مياه مأمونة، % الأسر التي تحصل على صرف صحي شبكات، معدل القراءة والكتابة (+١٥)، % المشتغلون بالمهن المتخصصة والفنية من قوة العمل (+١٥)، % إجمالى العاملين بالمهن الفنية والعلمية إناث، عدد الممرضات للأطباء بوزارة الصحة، % السكان (+١٥) الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى، الإناث من السكان (+١٥) الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى، % قوة العمل فى الصناعة، % قوة العمل فى الخدمات.

المناقشة العامة للنتائج:

من وجهة نظر الدراسة فإن النتائج السابقة قد تكون قيمها منطقية بدرجة ما، وذلك بسبب ما حدث من حزمة تغيرات منها:

- ١- اجتماعية، ليس أدل على ذلك من مجموعة من المظاهر والظواهر منها على سبيل المثال، شروط الزواج فى الريف والتي قاربت - إن لم تكن تساوت - مع الحضر من حيث مشتملات جهاز العروسة من أجهزة كهربائية حديثة فيما عدا شريحة صغيرة من فقراء الريف وكذلك تيار الهجرة المؤقتة للعمالة فى الخارج، وما ترتب عليه من نقل كثيراً من الثقافات الخارجية.
- ٢- اقتصادية، والتي اشتملت على الأنماط الاستهلاكية الحضرية مثل الخبز والسلع الكمالية و الترفيهية واستخدام نفس مواد البناء المستخدمة فى الحضر (حديد، أسمن، سيراميك، إلخ....) والقضاء التام على المساكن ذات الطوب اللبن.
- ٣- ثقافية، إن كل التغيرات الاجتماعية السابقة واللاحقة كان لها آثارها على الثقافة الريفية، وذلك بسبب الانفتاح على العالم الخارجى ليس إلى خارج القرية إلى المدينة فقط بل تعداه إلى كل دول العالم من خلال انتشار أجهزة التلفزيون والتي بلغت نسبتهم فى الريف ٨٤.٣% فى حين بلغت فى الحضر ٩٤.٥%، بالإضافة إلى انتشار وصلات القنوات الفضائية وأجهزة الاستقبال (Recivers)، فضلاً عن انتشار وسائل الاتصال والمواصلات، حتى الأزياء والملابس أصبحت مستخدمة إلى درجة كبيرة فى الريف والحضر إلى حد السواء، وغيرها من العناصر الثقافية التي لا تفيد الرؤية الانطباعية لدى الدراسة الراهنة، ويجب أن تفرد لها دراسات متعددة المحاور وليست دراسة واحدة
- ٤- تكنولوجية، وخاصة بعد إدخال الكهرباء إلى كل ريف مصر بما فيها العزب والنجوع والكفور.

* تقرير التنمية البشرية لمصر، العقد الاجتماعي فى مصر: دور المجتمع المدني، وزارة التخطيط، ج.م.ع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨.

** لم يتضمن التقرير تصنيف هذا المتغير بين الريف والحضر

- ٥- الأنماط الغذائية
 - ٦- النفسية والسلوكية
 - ٧- الهجرة المرتدة (من الحضر إلى الريف)
- لذا توصى الدراسة الراهنة بضرورة النظر فى إجراء دراسات مقارنة بين الريف والحضر فى كل العناصر الثقافية وغير الثقافية والتي تضمنها التعليق السابق، ويجب أن تدرج فى استراتيجية البحوث الاجتماعية والتي من شأنها أن تعطى رؤية مستقبلية يمكن الاعتماد بها لمواجهة المشكلات المقبلة، حيث لم يعد هناك وجود للريفي الذي أبهرته أضواء المدينة، وكذلك ضرورة العمل بصفة مستمرة على تحديث البيانات والمؤشرات السابق الإشارة إليها، لأن من شأن هذا التحديث إما أن يقلل من درجة الحضرية (وذلك بسبب انخفاض هذه المؤشرات) أو يزيد من درجة الحضرية حينما ترتفع هذه المؤشرات.

المراجع

- ١- بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٧٨.
- ٢- علياء شكرى، أحمد مجدى حجازى، علم الاجتماع الريفي، دراسات نظرية وبحوث ميدانية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
- ٣- محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع الريفي والحضري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.
- ٤- محمود عودة، المجتمع الريفي والتنمية، مؤسسة نيبيل للطباعة، ٢٠٠٠.
- ٥- تقرير التنمية البشرية، محافظة البحيرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥.
- ٦- تقرير التنمية البشرية لمصر، العقد الاجتماعي فى مصر: دور المجتمع المدني، وزارة التخطيط، ج.م.ع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨.
- 7- Sorokin and Zimmerman, Principles of Rural Urban Sociology, N.Y. Henry Holt and Co. 1979.
- 8- Harold Kaufman, The rural – Urban Dialogue and Rural sociology. 1961.
- 9- Lomis, C.P and Beagle, A. (1967) Rural Sociology, The strategy of change. Engelwoodcliffs, Prentice Hall.
- 10- Miles, Janstward, (1985), " Social Indicators for development " London, Limited Nation University.

El Shazly, S.

TOWARD AN IDEAL MODEL OF RURAL – URBAN DIFFERENCES BY USING HUMAN DEVELOPMENT INDICATORS

El Shazly, S.

Rural Sociology and Agric. Extention Dept., Ain Shams Univ.

ABSTRACT

The rural – urban issue represents disagreement between sociologists , where the related concepts till now conflicted , and without declaration and identification and high degree of flexibility and responsiveness rapid response to forms of social change in general , The current study aimed to identify the differences between urban- rural in some indicators of rural development and the use of indicators in making an ideal model for rural – urban degrees . The study tended to use the historical approach to follow the indicators and indexes . The use of quantitative methodology for the analysis of indicators classified (rural – urban). in addition to the use of determinants of statistical for the constructions of the scale proposed. The results of statistical analysis show that the existence of significant differences between rural and urban areas in 15 indicators. The study tended to use the condition of the combined and addition which make the study able to confirmed a complex measurement of 10 sub-indicators and considered the geometric mean these indicators reflected the degree of rural. By applying that model on Behira governorate showing that Damnhour district- urban was the least degree of rural which reached to 29.7%. In the other side the highest rural degree was 53.2% in El – Rahmania district. On the level of Damnhour villages , the results show that El – Ameria village was the highest rural degree (74%) and Azzabnkrha was the least rural degree (48.3 %) .

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الامام

أ.د / محمد محمود بركات

كلية الزراعة – جامعة المنصورة

كلية الزراعة – جامعة عين شمس